



وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Kuwait | دولة الكويت



نشرة الصحافة



اليوم: الثلاثاء

التاريخ: ٢٠٢٦-١٠-٦

حضور متزايد للمرأة في السلطة القضائية

51 قاضية كويتية.. على سدة القضاء

■ العدد ارتفع من 44 بعد انضمام 7 قاضيات.. الأربعة الماضي

■ 122 كويتية رفعن إجمالي أعضاء النيابة العامة إلى 535 عضواً

3 تأكيدات لوزير العدل

01 حضور المرأة في القضاء أصبح جزءاً أصيلاً في مسيرة المنظومة العدلية

02 الدعم الحكومي لتمكين المرأة في المجال القضائي مستمر وبخطوات ثابتة

03 الكفاءة والاستحقاق هما الركيزة الأساسية للوصول إلى المنصة القضائية

وقال السميطة إن الوزارة مستمرة في دعم المرأة وتمكينها في المجال القضائي، مؤكداً أن ما تحقق من حضور للقاضيات وعضوات النيابة يعكس ثقة الدولة في الكفاءات النسائية وقدرتهن على تحمل مسؤولية العمل القضائي. وأوضح السميطة أن اختبارات القبول عبر بوابة وكلاء النيابة أصبحت تعتمد على معايير موحدة وموضوعية، ولا تقوم على تحديد أعداد مسبقة للذكور والإناث.

الكفاءة والقدرة

وقال السميطة: «الاختبارات عبر بوابة وكلاء النيابة لا تعتمد على أعداد محددة للإناث والذكور، وإنما على الكفاءة ومن لديه القدرة والاستحقاق. كل متقدم ومتقدمة يحصل على الفرصة نفسها، والفصل هو ما يقدمه في الاختبارات والمعايير المعتمدة».

وشدد على أن المساواة التي نص عليها الدستور تُطوَّق حرقياً في إجراءات القبول، مؤكداً أن المرأة والرجل يقفان أمام معايير واحدة، وأن الهدف هو الوصول إلى أفضل الكفاءات القادرة على تحمل أمانة العمل في النيابة والقضاء



ناصر السميطة

القضائية، في ظل التوجه نحو «تكوين القضاء» بالكامل خلال 4 سنوات.

دعم مستمر

وأكد وزير العدل المستشار ناصر السميطة لـ «القابس» استمرار دعم المرأة الكويتية في المنظومة العدلية، مشدداً على أن حضورها في القضاء أصبح جزءاً أصيلاً من مسيرة تطوير العمل القضائي، وأن الكفاءة والاستحقاق هما الأساس في الوصول إلى المواقع القضائية.

مبارك حبيب

مع انضمام 7 قاضيات جديدات، الأربعة الماضي، إلى أعضاء السلطة القضائية في المحاكم، عقب أدائهن اليمين القانونية أمام رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز، المستشار د. عادل بورسلي، راح حضور المرأة في السلطة القضائية يتعزز مكتسباً زخماً جديداً في طريق تمكين المرأة في المناصب القضائية.

وبانضمام القاضيات السبع، أخيراً، إلى 44 قاضية، ارتفع عدد القاضيات في سدة القضاء إلى 51 قاضية، في وقت يبلغ فيه عدد الكوئيات من عضوات النيابة العامة 122 عضوة.

وبلغة الأرقام فقد ارتفع عدد القضاة - رجالاً ونساءً - من 838 إلى 870 قاضياً وقاضية، ليصل إجمالي أعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة إلى 1405 أعضاء، مقارنة بـ 1373 عضواً في السابق، يشكل أعضاء النيابة العامة منهم 535 عضواً، بواقع 413 عضواً و122 عضوة.

وتعكس أرقام حضور المرأة الكويتية في سلك القضاء تنامياً متواصلاً للكفاءات النسائية المؤهلة لشغل المناصب



السميطة لـ «القابس»:

دعم المرأة مستمر.. والاختبارات لا تقوم على حصص للذكور والإناث

حضورها في القضاء أصبح جزءاً أصيلاً من مسيرة تطوير العمل القضائي

الكفاءة والاستحقاق هما الأساس في الوصول إلى المواقع القضائية

زيادة حضور القاضيات وعضوات النيابة تعكس ثقة الدولة بالكفاءات النسائية

معايير واحدة للمرأة والرجل لاختبارات القبول عبر بوابة وكلاء النيابة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٦-١٠-٦	٣	١٨٧٣٩

بمشاركة ممثلي الجهات المعنية في دول المجلس

النيابة العامة شاركت في ورشة تعزيز تكامل التعاون بين الأجهزة الشرطية والنيابات والمحاكم بدول الخليج



عضو النيابة الكلية غاطي راشد نايف المطيري ومدير نيابة جرائم أمن الدولة والإرهاب وتمويله فهد نايف بندر المطيري

شاركت النيابة العامة بدولة الكويت في أعمال ورشة العمل بعنوان «تعزيز تكامل التعاون المشترك بين الأجهزة الشرطية والنيابات العامة والمحاكم بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، والتي عقدت بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مدينة الرياض بمشاركة ممثلي الجهات المعنية بدول مجلس التعاون.

ومثل النيابة العامة بدولة الكويت في أعمال الورشة كل من: عضو النيابة الكلية غاطي راشد نايف المطيري، ومدير نيابة جرائم أمن الدولة والإرهاب وتمويله فهد نايف بندر المطيري.

الجلسات الحوارية والنقاشات المشتركة بين ممثلي الدول الأعضاء، بما يعزز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين دول المجلس.

الخبرات والتجارب العملية وطرح العديد من الرؤى والمقترحات ومناقشة أبرز وأصعب التحديات العملية والقانونية التي تواجه الجهات المعنية، إلى جانب عقد عدد من

وتناولت أعمال الورشة عددا من الموضوعات ذات الصلة بتعزيز التكامل والتعاون المشترك بين الأجهزة الشرطية والنيابات العامة والمحاكم بدول مجلس التعاون، وشهدت تبادل

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٦-١٠-٦	٥	١٧٨١٢

«العدل» تحصر أعداد القضايا في مختلف الجهات

الاعتداء على المال العام... «كشف حساب» حكومي

| كتب هاني الحمادي |

- رصد قيمة الأموال المعتبرة عليها وما تم تحصيله منها

وأكدت الوزارة أهمية أن تكون البيانات المقدمة مشفوعة بإجراءات متابعة جميع ما سبق، وما انتهت إليه الإجراءات بشأن كل قضية، بما يتيح إعداد صورة متكاملة ومحدثة عن أوضاع قضايا الاعتداء على المال العام. وتضمنت طلبات الوزارة ضرورة عدم إدراج القضايا التي صدر فيها حكم نهائي، وكذلك عدم إدراج القضايا المردنية والإدارية والتجارية، على أن يقتصر الحصر على القضايا المشمولة بطلب البيانات وفق الضوابط المحددة.

العام لدى الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات التابعة لها، كما طلبت بيان ما إذا كان قد تم التظلم من قرارات الحفظ ونتيجة التظلم، في حال حصوله، وفي حال عدم التظلم يتعين بيان أسباب ذلك، فضلاً عن حصر القضايا المنظورة خارج البلاد وبيان ما تم اتخاذه من إجراءات بشأنها.

العام، على أن توافي وزارة العدل مجلس الوزراء تبعاً بتقرير دوري عن أعمالها وما يتم اتخاذه من إجراءات في هذا الشأن. وكانت وزارة العدل قد خاطبت أخيراً مختلف الجهات الحكومية طالبة تزويدها بجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بقضايا الاعتداء على المال

عليها، ومقدار ما تم تحصيله منها، وما لم يتم تحصيله، فضلاً عن القضايا المنظورة خارج البلاد وما تم اتخاذه من إجراءات بشأنها. ويأتي إعداد التقرير تنفيذاً لقرارات مجلس الوزراء بشأن تقديم تقرير في الأسبوع الأول من شهري أكتوبر ونوفمبر من كل عام عن قضايا الاعتداء على المال

الحكومية، تمهيداً لرفع تقرير متكامل إلى مجلس الوزراء خلال أكتوبر الجاري، يتضمن بيانات تفصيلية عن تلك القضايا والإجراءات المتخذة بشأنها. ويتضمن التقرير عدد القضايا في كل وزارة أو هيئة أو مؤسسة حكومية على حدة، إلى جانب قيمة الأموال المعتبرة

تواصل وزارة العدل جهودها في متابعة قضايا الاعتداء على المال العام وتعزيز إجراءات حمايته، من خلال حصر ومراجعة القضايا المسجلة لدى مختلف الجهات الحكومية، ومتابعة ما اتخذ بشأنها من إجراءات. وفي هذا الإطار، أجرت وزارة العدل في الأونة الأخيرة حصرًا شاملاً لقضايا الاعتداء على المال العام في مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٦-١٠-٦	١	١٦٨٠٩

السجن المؤبد لـ «بدون» في بريطانيا حاول مهاجمة السفارة الإسرائيلية

أ ف ب - قضت محكمة بريطانية بالسجن مدى الحياة لطالب لجوء من فئة المقيمين بصورة غير قانونية (البدون)، بعد إدانته بمحاولة اقتحام السفارة الإسرائيلية في العاصمة البريطانية العام الماضي لشن هجوم بسكين. وحكمت المحكمة على المتهم - الذي تبين أنه (بدون) خلافاً لما ذكره بعض وسائل الإعلام الأجنبية عن أنه مواطن كويتي، - بالسجن 20 عاماً على الأقل، بعدما دانته هيئة محلفين في مايو بالتحضير لأعمال إرهابية وحيارة سكينين. ورُفض طلب لجوء المتهم في المملكة المتحدة، بعدما دخل البلاد لأول مرة في أغسطس 2021 في قارب صغير عبر بحر المانش، ثم غادرها ليعود إليها مجدداً في أبريل 2025، أيضاً في قارب صغير.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٦-١٠-٦	٤	١٦٨٠٩



بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2026/11/3 - قاعة 5 بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2025/499 بيبوع/5.

المرفوعة من : زايد برجس عايد البرازي

ضامه : ١- ريم شبيب المطيري ٢- امينة متعب متيع المطيري ٣- مدير عام بنك الائتمان الكويتي بصفته ٤- وكيل وزارة العدل المساعد لشئون التسجيل العقاري والتوثيق بصفته ٥- مدير عام بلدية الكويت بصفته.

أولاً: أوصاف العقار وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة:

- عقار الوثيقة رقم ٤٨٣٤ / ٢٠٢٤ الواقع في منطقة (سعد العبدالله) قسيمة رقم (٦٠) قطعة رقم ٢ مخطط رقم (م/٢٨٢٣٤) ومساحته ٢٤٠٠م وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي وهدره (٢٧٥٤٠٠) مائتان وخمسة وسبعون ألفاً وأربعمائة دينار كويتي.

ورد بشهادة الأوصاف:

العقار سكن خاص مكون من سرداب + أرضي + أول + جزء من الثاني يوجد مخالطات في العقار وهي (التصاق جزء من الدور الأول جهة الشارع الرئيسي + حسب المخطط المعتمد رقم الرخصة ١٧٩/٢٠٠٧/٢٠٠٧ أن العقار عبارة عن سرداب + أرضي + أول + ثاني + سطح لكن لم ينفذ سوى سرداب + أرضي + أول + جزء من الثاني)

ووفقاً لما ورد بتقرير الخبير:

بتاريخ ٢١/١٠/٢٠٢٣ قمنا بالانتقال لمعاينة عين النزاع على الطبيعة والكائنة بمنطقة سعد العبدالله - قطعة رقم (٢) - قسيمة رقم (٦٠) منزل رقم ٥٠ واندي يحمل الرقم الاتي (١٧٣٣١١٥) و(٩٣٣٥٩٢) بحضور وإرشاد المدعي شخصياً السيد زايد برجس عايد البرازي، كما حضر السيد / صقر زايد برجس البرازي وأضاف بأنه حاضراً عن المدعي عليها الثانية والدقة أمينة متعب المطيري دون توكيل رسمي بذلك كما حضر السيد خير الدرية/ سعد الديحاني وتخلّف باقي الخصوم عن الحضور وتمت المعاينة كالتالي:

(وصف العقار) العين موضوع النزاع عبارة عن فيلا سكن خاص تتكون من سرداب + أرضي + أول + جزء من الثاني وموقعها مطمئن وظهر وتكسيته الخارجية عبارة عن مميزات وتكسيته مركزية ولها إrendا مواقف على جانبي البيت، حيث يتكون كل دور مما يلي:-

دور السرداب يتكون من ديوانية ومطبخ وغرفة سائق وحمام وحوش بالجزء الأول والجزء الثاني يتكون من صالة كبيرة وغرفة وحمام ونيس به كهرياء وتكييف وقت المعينة وغير مسكون

الدور الأرضي يتكون من القسم الأول (ثلاث غرف نوم واحدة ماستر ومطبخ وحمام وصالة كبيرة) ليس به كهرياء وقت المعينة وغير مسكون، التقسيم الثاني (غرفة ماستر ومغاسلها) (وتسكنه المدعي عليها الثانية (أمينة)

الدور الأول يتكون من ثلاث غرف نوم وحمامين ومطبخ وتحضيري وصالة وغرفة نوم واحدة ماستر) وتسكنه المدعي عليها الثانية (أمينة)

دور السطح يتكون من غرفة سائق وحمامها وغرفة سخانات.

ثانياً: شروط المزاد :

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي المبين قرين العقار ويشتري للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد الفاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصرفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه ابداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا تم يتم المزايدة الأولى بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة الثانية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما يتقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل المزايد عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك. وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان لطيفاً للهانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم أن لا تحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسؤولية.

ثامناً: يقر الراعي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجحالة.

تنبيه:

١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.

2- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.

3- لنص التفرقة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات أنه «إذا كان من ذمته ملكيته ساكنة في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراعي عليه المزاد بنحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

المستشار
نائب رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٦-١٠-٦	٤	١٦٨٠٩



وزارة العدل إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

يتكون السطح من غرفة سقانات، وغرفة خادمة، وحمام.
أوصاف العقار الداخلية للمدعى عليه الثالث على شارع جمال عبدالناصر على حسب المخطط المقدم أمام الخيرة يتكون من:
دورين أرضي وأول وسطح.
الدور الأرضي يتكون من ديوانية، وصالة، وغرفتين نوم، وحمام، ومطبخ رئيسي، ومبيت درج، وغرفة الطعام.
الدور الأول يتكون من خمس غرف نوم، وغرفة معيشة، وثلاثة حمامات.
لا يوجد هناك غرف لدور السطح حسب ما هو موضح في الكروكي.
قام السيد خبير الدراية بتدوين الملاحظات، والخذ بالأوصاف العامة والخاصة للعقار موضوع الدعوى لتقدير القيمة.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالتمن الأساسي، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك التمن على الأقل، بموجب شيك مصرفي من البنك المسحوب عليه، أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل التمن الذي اعتمد والمصرفات ورسم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه التمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس التمن على الأقل، وإلا أعيدت المزايعة على ذمته في نفس الجلسة على أساس التمن الذي كان قد رسا به المبيع.
رابعاً: إذا أودع المزاد التمن في الجلسة التالية حكم بفسخ المزاد عليه، إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقلل الشراء مع زيادة الغش مصحوباً بإيداع كامل تمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايعة في نفس الجلسة على أساس هذا التمن.
خامساً: إذا لم يتم المزاد الأول بإيداع التمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد لزيادة بالعشر تعاد المزايعة فوراً على ذمته على أساس التمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير محسوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزاد المتخلف بما يتنقص من تمن العقار.
سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصرفات إجراءات التنفيذ ومقارها 200 د.ك. وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وينطبق المباشرة لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية. ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معانية نافية للجحالة.

تخية:

- 1 - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للامادة 266 من قانون المرافعات.
- 2 - حكم للمزاد فائيل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.
- 3 - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات على أنه "إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون، ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل".

المستشار
رئيس المحكمة الكلية

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني، وذلك يوم الاثنين الموافق 2026/10/26 - الساعة 5 - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد، الساعة التاسعة صباحاً، وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2034/94 ببيع/1، المرفوعة من: أمينة حمد عبدالله المحمي.

- 1 - أحمد صيوان عشتوان الشمرى.
- 2 - وكيل وزارة العدل المساعد لشئون التسجيل العقاري والتوثيق،
- 3 - مبارك صيوان عشتوان الشمرى.
- 4 - بنك الائتمان الكويتي.

أوصاف العقار

(وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة):
- عقار الوثيقة رقم 1657/2007/2 العائد بمنطقة غرناطة - قسيمة (389) قطعة رقم (2) مخطط م/ 31572 ومساحته 779م² وذلك بالمزاد العلني بتمن أساسي مقداره 642978 د.ك (ستمائة وأثنان وأربعون ألف وتسعمائة وثمانية وسبعون ديناراً كويتي).
= وفقاً لما ورد بشهادة الأوصاف:
العقار سكن خاص مكون من أرضي + أول وسطح ومطابق للترخصة، وتسجيل سابقاً بالقسيمة رقم 35 وسجل حالياً كما ذكر أعلاه.
= وفقاً لما ورد بتقرير الخبير:
بجلسة 2023/5/10 تم الانتقال إلى العقار موضوع الدعوى، الكائن في منطقة غرناطة قطعة 2 شارع 209 قسيمة 35 منزل 133 الرقم الألي (16697439)، بحضور وإرشاد وكيل المدعى، وبإستعانة بالسيد خبير الدراية خالد الجريوي، وذلك لمعاينة العقار موضوع الدعوى على الطبيعة، وتقرير قيمته، وتمت المعاينة على النحو التالي:
العقار موضوع الدعوى عبارة عن فيلا تقع على شارعين بطن وقطر، والعقار عبارة عن سكن خاص مكون من دورين أرضي وأول، والواجهات الخارجية سيجما، وحالة البناء متوسط الإنشاء، وهو عبارة عن عقار منفصل إلى جزأين، ومساحته 779 متراً مربعاً على حسب الوثيقة.
قام وكيل المدعى بالتواصل عبر الهاتف مع أطراف الدعوى لتمكين الخبرة من المعاينة داخل العقار، ولم تتم الاستجابة، وقامت الخبرة بطرق الباب، ولم يخرج أحد، وتعذر على الخبرة معاينة العقار من الداخل، وطلب وكيل المدعى من الخبرة معاينة العقار من الخارج ومن المخطط المقدم بجلسة الخبرة بتاريخ 2023/3/20 (مرفق 5 مسند 1) آخر وكيل المدعى بأن المخطط مطابق لمواصفات العقار موضوع الدعوى، وعليه قرر السيد خبير الدراية بأنه يستطيع تقدير قيمة العقار من خلال معاينته من الخارج والاطلاع على المخطط المقدم أمام الخبرة.

أوصاف العقار:

العقار موضوع الدعوى مكون من عقار منفصل إلى قسمين يربطهم مدخل منعزل من الجانب، ولكل بناء مدخل رئيسي منعزل من الخارج، حيث أن عقار المدعى عليه الأول يقع على الشارع الداخلي رقم 209 وعقار المدعى عليه الثالث (تتفق المدعى عليه الأول) يقع على الشارع الرئيسي، كما هو موضح في المخطط المقدم من قبل وكيل المدعى والمعاينة، ويقع على شارع جمال عبدالناصر.
أوصاف العقار الداخلية للمدعى عليه الأول شارع داخلي رقم (209) على حسب المخطط مكون من:
- دورين أرضي وأول وسطح.
- يتكون الدور الأرضي من ديوانية، وصالة، استقبالي، وصالة معيشة، وثلاث غرف نوم مع حماماتهم، وثلاث غرف منعزلة، ومطبخ تحضير، ومطبخ رئيسي، وحمام ضيوف، ومبيت الدرج.
يتكون الدور الأول من أربع غرف نوم، وثلاثة حمامات، ومطبخ تحضير، وصالة، ومغاسل.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٦-١٠-٦	٤	٦٣٦٩

الوفيات

الوفيات

● **يوسف علي محمد كمال**، 96 عاماً، (شييع)، رجال ونساء: العزاء في سلوى، ق1، شارع المتنبي، م27، تلفون رجال: 99053883.

● **هيا خليفه صالح الصلاحات**، أرملة/ عبد الوهاب أحمد الصلاحات، 91 عاماً، (شييعت)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99547712، نساء: الخالدية، قطعة 3، شارع 34، منزل 11، تلفون: 99281856.

● **سلوى صالح عبدالرزاق الزعابي**، 65 عاماً، (شييعت)، رجال: العزاء في الرميثية، ق7، ش حراء، ج73، منزل 8، تلفون: 99555085، 94411448، نساء: العقيلة، ق1، ش117، م54، تلفون: 99452220، 99441550.

● **نوره سلمان مناور**، أرملة/ عزيز دويلان الميموني، 86 عاماً، (شييعت)، رجال: العزاء في العدان، قطعة 6، شارع 13، منزل 19، تلفون: 52222242، 50383875، نساء: أبو الحصانية، قطعة 11، شارع 75، م15.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»